انه لا شي اعرف من الوجود وعوّل على الاستقرا اذ هو كاف في هذا المطلوب
لان العقل اذا لم يجد في معقولاته ما هو اعرف منه بل لم يجد فيها ما هو
في مرتبته كيف انه اوضح الاشيا عند العقل والمعنى الواضح فقد يعرف
من حيث انه مدلول لفظ دون لفظ فيعرف تعريفا لفظيا فيفهم
من ذلك اللفظ لا تصوره في نفسه ليكون دورا وتعريفا للشي بنفسه
وذلك كمن يفهم الوجود بالكون والثبوت والتحقق والتشيء والحصول
ونحو ذلك بالنسبة الى من يعرف معنى الوجود من حيث انه مدلول
هذه الالفاظ دون لفظ الوجود حتى لما عنه قول الناظم وجود شي
عينه وها هنا تنبيهات الاولى ما سبق من ان تصور الوجود بديهي
كالتصديق ببداهته هو الحق وحينئذ فلا يقام عليه الدليل
ووقع في كلام الامام ما يوهم ان التصديق ببداهة الوجود كسبي
فانه استدل عليه بوجوه ثلاثة الاول ان الوجود جزء لوجودي الذي
يثبته المتكلم المتصور بديهة وجزء المتصور بديهة متصور بديهة
فالوجود متصور بديهة فتصور الوجود بديهي وفيه نظر اما اولا
فلانه انما يلزم من تصور وجودي الذي يثبته المتكلم بديهة تصور الوجود
بديهة اذا كان الوجود طبيعة نوعية مشتركة بين الموجودات وهو
ممنوع اما على راي من يقول وجود كل شي يختص به ولا اشتراك الا في
اللفظ فظاهر واما على راي من يقول الوجود معنى مشترك بين الموجودات
فلانه مقول بالتشكيك عليها والمقول بالتشكيك على الافراد
الموجودات فلانه مقول خارج عن حقيقة الافراد ثم الوجود المطلق
خارج عن وجودي ولا يلزم من تصور الشي تصور ما هو خارج عنه عارض
له واما ثانيا فلانه على تقدير ان يكون الوجود جزء الوجودي فانما يلزم
من تصور وجودي بديهة تصور الوجود بديهة اذا كان تصوري لوجودي
الذي هو بديهي تصورا وجوديا بحقيقته وهو ممنوع واما اذا كان
تصورا وجوديا بوجه ما بديهة فلا يلزم منه تصور وجودي بوجه ما
بديهة تصور الوجود المطلق بديهة الثاني ان التصديق بان الوجود
والعدم متنافيان لا يصدقان معا اصلا بل كل امر فاما موجود او معدوم هذا
تصديق بديهي وهو مسبوق بتصور الوجود والعدم فهو اولى بالبداهة
والجواب انه ان اريد ان هذا الحكم بديهي بجميع متعلقاته
على ما هو راي الامام في التصديق فممنوع بل مصادرة حيث جعل
المدعى او هو بداهة تصور الوجود جزءا منه بل وان اريد ان نفس
الحكم بديهي بمعنى انه لا يتوقف بعد تصور المتعلقات على كسب فمسلم
لكن لا يثبت المدعى وهو بداهة تصور الوجود حقيقة لجواز الحكم

البديهي

البديهي مع عدم تصور الطرفين بالحقيقة بل بوجه ما ومع كون تصورها كسبيا
لا بديهيا الثالث ان الوجود معلوم بحقيقته وحصول العلم اما بالضرورة
او الاكتساب وطريق الاكتساب اما الحد او الرسم والوجود يمتنع اكتسابه
اما بالحد فلانه انما يكون للمركب والوجود ليس بمركب والا فاجزاؤه اما
وجودات اعتبرها فان كانت وجودات لزم تقدم الشي على نفسه
ومساواة الجزء للكل في تمام ماهيته وكلاهما محال اما الاول فظاهر
واما الثاني فلان الجزء داخل في ماهية الكل وليس بباطل وان لم تكن
الاجزا وجودات فاما ان يحصل عند اجتماعها امر زايد يكون هو
الوجود او لا يحصل فان لم يحصل كان الوجود محض ما ليس بوجود وهو
محال وان حصل لم يكن المترتب في الوجود الذي نفس ذلك الزايد
العارض بل في معروضه هذا خلف ويتوجه ايضا في المباحث بانه
لو تركب الوجود فاجزاؤه ان كانت وجودية كان الوجود الواحد
وجودات وان لم تكن وجودية فان لم يحدث لها عند اجتماعها صفة
الوجود كان الوجود عبارة عن مجموع الامور العدمية وان حدثت
يكون ذلك المجموع موثرا في ذلك الوجود وقابلا له فلا يكون التركيب
في نفس الوجود بل في قابله او فاعله واما بالرسم فلما سبق من انه
انما يفيده بعد العلم باختصاص الخارج بالمرسوم وهذا يتوقف على العلم
به وهو دور وبما عداه مفصلا وهو محال ولو سلم فلا يفيد معرفة
الحقيقة واجيب عن التقرير الاول بعد القطع بانها المحالية
المقررة فيه على ان الوجود المطلق الذي فرض التركيب فيه ليس خارجا
عن الموجودات الخاصة بل اما نفس ماهيتها ليلزم الثاني او مقوم
لها ليلزم الاول والا فيجوز ان تكون الاجزا وجودات خاصة هي نفس
الماهيات او زايدة عليها والمطلق خارج عنها فلا يلزم شي من المحالين
المقررين فيه بالنقض فانه لو صح جميع مقدماته لزم ان لا يكون شي من
الماهيات مركبا بجزئياته فيها بان يقال اجزا البيت اما بيوت وهو
محال واما غير بيوت وحينئذ اما ان يحصل عند اجتماعها امر زايد
هو البيتية فلا يكون التركيب في البيت هذا خلف او لا يحصل فيكون
البيت محض ما ليس ببيت وبالحل بان نختار انه حصل امر زايد على كل
جزء وهو المجموع فالوجود محض الموجود الذي ليس بشي من اجزايه موجود
كما ان البيت محض الاجسام التي ليس شي منها بيت والعشرة محض الاحاد
التي شي منها بعشرة فان قيل هذا انما يستقيم في الاجزا الخارجية وكلامنا
في الاجزا العقلية التي يقع بها التحديد الزاما لمن اعترف بزيادة
الوجود على الماهية اذ ليس على القول بالاشتراك اللفظي وجود مطلق

Copyright King Saud University